بعد تأكيد إصابة نائبين بـ«كوفيد - 19»

«كورونا» يداهم المجلس في أيامه الأخيرة ..ويؤجل استجواب الخالد

الغانم: وصلني كتاب رسمي من «الصحة» يوصي بإلغاء الجلسة والمكتب سيجتمع غدا لاتخاذ قرار

■ ستجرى الفحوصات للنواب يوم السبت الموافق 19 سبتمبر وفقا للبروتوكولات الصحية

مرزوق الغانم

عبدالكريم الكندري

■ بعد إصابة أكثر من نائب بـ«كورونا» لا يمكن تحديد الحالات نتيجة الجلسات الثلاث التي عقدت

■ عبدالكريم الكندري : على رئيس مجلس الوزراء مواجهة الاستجواب في جلسة علنية

■ السبيعي: أعلن رفضي فض دور الانعقاد قبل صعود الخالد المنصة .. و الاستجوابات باقية

■ عبدالله الكندري: سأوقع على كتاب عدم التعاون إن لم يصعد رئيس الوزراء منصة الاستجواب علنياً

بينما تسبب فيروس كورونا المستجد بتأجيل جلسة استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء بعد تأكيد إصابة نائبين ، والذي كان مقرراً غداً ، شدد نواب على ضرورة صعود الخالد منصة الاستجواب قبل فض دور الانعقاد الحالي والأخير في عمر المجلس .

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه كتاباً رسمياً من وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح يوصي بإلغاء جلسة الغد بعد إصابة نائبين بفيروس كورونا وضرورة التأكد من عدم وجود مصابين آخرين، مبيناً أن مكتب المجلس سيجتمع غدا لاتخاذ قرار بهذا الشأن.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أن كتاب وزير الصحة تضمن أمورا عدة أهمها تأكيد إصابة نائبين بفيروس كورونا، سائلاً المولى سبحانه وتعالى الشفاء العاجل لهما.

وأوضح الغانم أنه وفقا للبروتوكولات الصحية فقد كان مقررا إجراء الفحوصات للنواب اليوم إلا أنه بناء على كتاب وزير الصحة والمرفق به كتاب من الوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة بشأن طلب تأجيل جلسة يوم الثلاثاء ستجرى الفحوصات للنواب يوم السبت الموافق 19 سبتمبر.

وأضاف الغانم» بناء على بروتوكول الصحة العامة من أنه للتأكد من نتيجة هذه الفحوصات يجب الفحص في اليوم السابع من تاريخ تأكيد الإصابة بالإضافة إلى العديد من تفاصيل البروتوكولات الصحية».

وذكر الغانم أن الحكومة طلبت تأجيل جلسة الثلاثاء بسبب الوضع الحالي والإفادات فقد يكون هناك إصابات لنواب آخرين.

وأكد الغانم أن كتاب وزير الصحة سيعرض على مكتب المجلس في اجتماعه يوم غدٍ وسيقرر المكتب ما يراه مناسباً وفقاً لهذا الكتاب وبناء على تفويض المجلس له فيما يتعلق بعقد الجلسات أثناء جائحة كورونا.

وأضاف الغانم» مبدئياً إذا كان هناك تأجيل لجلسة الثلاثاء المقبل فستعقد الجلسة يوم الثلاثاء الذي يليه، وهذا ما أتوقعه بناء على هذا الكتاب».

وقال الغانم» سبب عدم فحص النواب اليوم لأن إفادة وزير الصحة وبناء على سؤالي له، فإن الفحوصات التي تجرى غداً قد لا تبين كل من يحمل الفيروس أو المرض ويحتاجون في بروتوكولهم إلى عدد معين من الأيام حتى يتبين ذلك».

وأوضح الغانم أنه بعد إصابة أكثر من نائب بمرض كورونا فلا يمكن تحديد عدد المصابين نتيجة الجلسات الثلاث التي عقدت الأسبوع الماضي.

من جهته أكد النائب الحميدي السبيعي رفضه إنهاء دور الانعقاد الحالي قبل صعود سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد المنصة وتفنيد محاور الاستجوابات في جلسة علنية.

وقال السبيعي في تصريح بمجلس الأمة أمس إن « طلب عدم عقد الجلسة المقبلة تذرعًا بفيروس «كورونا» أصبح بدعة حكومية جديدة لتعطيل والتهرب من الجلسات، مضيفا «أنا لا أستغرب هذا الأسلوب من الحكومة ، ولا أعتقد أن نهجها تغير».

وأضاف «سمعنا اليوم عن الطلب المقدم من الحكومة ممثلة بوزير الصحة لتأجيل جلسة الغد بسبب إصابة نائب أو نائبين بفيروس «كورونا»، متمنيًا الشفاء العاجل للمصابين».

وأعرب السبيعي عن اعتقاده بأن سمو رئيس الوزراء لن يصعد المنصة، مؤكدًا أن الاستجوابات باقية وأنه من الخطأ القول بفض دور الانعقاد بعد إقرار الميزانيات فلا يجوز ذلك حتى لو مضى على دور الانعقاد ٨ أشهر.

وأوضح أن شروط فض دور الانعقاد ألا يقل عن ٨ أشهر، مؤكدًا أنه حسب الدستور واللائحة يجب أن تكون مدة الفصل التشريعي ٤ سنوات ميلادية أي بواقع كل دور انعقاد سنة كاملة.

وأضاف «إذا كان الحد الأدنى لدور الانعقاد ٨ أشهر فهي رخصة وليست استثناء، مشيرًا إلى أن «الأصل العام يتطلب أن يكمل المجلس مدته طالما أن هناك مواضيع مهمة مدرجة على جدول الأعمال».

وتساءل السبيعي هل توجد هناك ممارسة أهم من الاستجوابات؟ معتبرًا أن انتهاء الفصل التشريعي دون مناقشة الاستجواب بمثابة تعدٍّ على الدستور.

وأضاف السبيعي إذا كان هناك ما يستلزم استمرار دور الانعقاد فيجب أن يستمر حتى لو آخر يوم له كما حصل في مجلس ١٩٩٢ والذي استمر حتى انتخابات ١٩٩٦ بأسبوع لإنجاز المدرج على جدول الأعمال.

من ناحيته طالب النائب د. عبدالكريم الكندري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بمواجهة الاستجواب المقدم من قبله في جلسة علنية، وعدم اللجوء إلى طلب مناقشة الاستجواب في جلسة سرية إو إحالة محاوره إلى اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس «وصلتني معلومات عن عدم رغبة رئيس مجلس الوزراء صعود منصة الاستجواب غدا أو محاولته استخدام احدى الادوات التي كان يستخدمها رئيس مجلس الوزراء السابق في تكسير الاستجواب أو محاولة التقليل من أهميته سواء بإحالة المحاور للجنة التشريعية أو المناقشة بجلسة سرية».

وخاطب الكندري سمو رئيس الوزراء قائلا» اصعد المنصة بجلسة علنية، أولا حتى تفند محاور الاستجواب، ثانيا لأنك أمام استحقاق شعبي ، وسؤال يجب أن تجيب عنه أمام الناس وكلهم ينتظرون أن يسمعوا رأيك به».

وأوضح الكندري بالقول « في جلسة طرح الثقة بوزير الداخلية النائب عادل الدمخي – الذي أثق به– نقل على لسان الشيخ ناصر صباح الاحمد أنه سلم رئيس مجلس الوزراء تسجيلين أحدهما يخص الصندوق الماليزي والثاني يخص التجسس، وقام وزير الداخلية وأقسم بأنه لم يتسلم إلا التفريغ ».

وقال «هناك واحد من الثلاثة لا يقول الحقيقة وكونك لم تتكلم في الجلسة الماضية فإنك دخلت في دائرة الشبهة والاتهام فإما أنك تعلم بالتسجيلات ولم تسلمها لوزير الداخلية أو أن تخرج وتقول إنك لم تتسلم التسجيلات، وفي كل الأحوال هناك مناقشة يجب أن تتم في جلسة علنية أمام الناس ». وتابع مخاطبا الشخ صباح الخالد «هي مساحة وفرصة متروكة لك للإجابة عن هذا السؤال المهم أمام الناس هل تسلمت التسجيلات وإذا كنت تسلمتها فلماذا لم تحلها إلى وزير الداخلية؟ وإذا حولتها لوزير الداخلية الذي أعلن في الجلسة أنه لم يتسلم التسجيلات فلماذا تجدد الثقة به؟».

بدوره طالب النائب عبدالله الكندري رئيس الوزراء الصعود للمنصة والامتثال لرأي الأمة، مبينا أنه حال طلب جلسة سرية او الاحالة الى اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية «فسأوقع على كتاب عدم التعاون» ، داعيا إلى التعامل بشفافية واحترام الادوات الدستورية لأنه مطلب شعبي لتجاوز هذه المرحلة.

الحميدي السبيعي

عبدالله الكندري

رئيس مجلس الأمة عزى نظراءه بأمريكا والكونغو بضحايا الحرائق وبانهيار منجم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي مايك بنس، ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الحرائق التي اندلعت بمدن عدة في الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

كما بعث الغانم امس ببرقيتين إلى رئيس البرلمان في جمهورية الكونغو إيزيدور مفوبا، ورئيس مجلس الشيوخ بيير نغولو، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث انهيار منجم في إقليم شمال كيفو والذي أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والمصابين.

يتكون من 42 مادة تكفل حق التنافس الشريف ما بين الشركات

«المالية» البرلمانية : تأجيل التصويت على مشروع قانون حماية المنافسة لعدم اكتمال النصاب

أجلت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التصويت على مشروع قانون في شأن حماية المنافسة بسبب عدم اكتمال النصاب، وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم إنه تم عقد اجتماع فرعي لمناقشة المشروع.

وأوضحت الهاشم في تصريح بمجلس الأمة أن مشروع القانون يتكون من ٤٢ مادة تكفل حق التنافس الشريف ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة والشركات الكبرى في السوق.

وقالت إن "عدم وجود نصوص قانونية تحمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الشركات الكبرى حدت من قدرة جهاز حماية المنافسة على حمايتها".

وأضافت أن شركات التوصيل على سبيل المثال عانت أثناء أزمة "كورونا" من احتكار شركات التوصيل الكبرى بشكل عام، نتيجة لعدم وجود نص واضح يحفظ حقوقهم في المنافسة في السوق حتى تحقق أرباحًا.

وأكدت أن مشروع القانون بعد التعديلات الكثيرة التي أجرتها اللجنة المالية والمكتب الفني للجنة والمكتب الفني للوزير جعلت لجهاز حماية المنافسة أنيابًا، بحيث سيكون هناك مجلس تأديب ولجنة تظلمات واضحة تفرض عقوبات فورية على من يتجاوز في موضوع المنافسة.

ولفتت إلى أن مشروع القانون يتزامن مع قانون آخر تسعى له اللجنة بكل قوة وهو قانون الاستيراد الذي يتيح لكل الأفراد استيراد أي بضائع أو خدمات يمكن أن تقدم دون اللجوء لأصحاب الشركات الكبرى، معتبرة أن القانون سيسهم في كسر الاحتكار الموجود.

من جهة أخرى قالت الهاشم إن "وزير المالية طلب في الجلسة الأخيرة سحب التقرير المتعلق بموضوع الدين العام لمدة أسبوعين لكي يقدم رؤية الوزارة في هذا الجانب، مبينة أنها بعثت رسالة للمجلس بانتهاء المدة التي طلبها الوزير دون أن يقدم أي دراسة، وأنه لم يحضر أيًا من اجتماعات اللجنة.

وأفادت بأنها قدمت تصورًا لإنقاذ الموقف يبنى على الدين الفعلي للدولة 4.5 مليارات دينار، وبالتالي فإن مبلغ 10 مليارات دينار تكفي للدين العام، على أن تقدم الحكومة خطة إصلاح مالي واقتصادي وهيكلي متكامل.

وكشفت عن أن وزارة المالية بعثت بكتاب للجنة اليوم يفيد بأن "الظروف العالمية وانخفاض مستويات الفائدة يمثلان فرصة للاقتراض لآجال طويلة وبتكلفة منخفضة خاصة أن الرصيد الائتماني لدولة الكويت لا يزال جيدًا، إضافة إلى أن الاقتراض بآجال طويلة سيتيح للدولة التركيز على الإصلاحات المالية والاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للدولة".

وأكدت أن اللجنة المالية لم تتلق أي خطة من وزير المالية للإصلاح المالي والاقتصادي أو أي برامج اقتصادية لتنويع مصادر دخل.

وأوضحت أن كتاب وزارة المالية يفيد بأن السيولة التي يقدمها مقترح اللجنة المالية أقل من المطلوب، وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أوضاع المالية العامة وما آلت إليه بسبب الصدمة المزدوجة والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة (كورونا).

وأكدت أن العجز الذي يتحدث عنه وزير المالية بقيمة 19 مليار دينار هو عجز مفتعل وغير صحيح إذ تم احتسابه على أساس ٣٠ دولارًا للبرميل، في حين أن العجز الفعلي 4.5 مليارات دينار حال احتساب برميل النفط بسعر اليوم ٤٤ دولارًا.

واستبعدت الهاشم موافقة المجلس على مشروع قانون الدين العام بصورته الحالية، معلقة "الوزير قد يكون يشتري الوقت بهدف إصدار المشروع بمرسوم صرورة".

من جانب آخر، تمنت الهاشم الشفاء العاجل للنائبين عبد الوهاب البابطين وسعدون حماد بعد إصابتهما بفيروس كورونا، منوهة بإلغاء الجلسة التي كان مقررًا عقدها غدا نظرًا للاشتراطات التي فرضتها السلطات الصحية

الدلال: موقف الكويت من التطبيع مع الكيان الصهيوني يسجل في التاريخ بماء الذهب

أكد النائب محمد الدلال أن مواقف دولة الكويت الرافضة للتعاون والتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل تسجل في التاريخ بماء الذهب، مطالبا بضرورة استمرار هذه الموقف الكويتي وترجمته بشكل اقوى وأكثر وضوحا.

وأضاف في تصريح بمجلس الأمة أمس ان « هذا الموقف الشريف يتبناه أولا صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد شافاه الله وعافاه وارجعه بالسلامة وولي عهده الشيخ نواف الاحمد وكذلك الموقف الرسمي والحكومي والبرلماني الذي يشهد به الجميع.

وشدد على أهمية عدم مشاركة الحكومة في أي لقاءات أو اجتماعات أو اي مراسم ترتبط بموضوع التقارب او التعاون مع الكيان الصهيوني.

ولفت الدلال إلى أن أعضاء مجلس الأمة أكدوا في بيان واضح استمرار رفضهم التطبيع او التعاون او التنسيق او التقارب مع الكيان المحتل او حتى للدول الداعمة له.

وبين الدلال أن من ضمن الجهود النيابية تقدمه وعدد من النواب بمقترح لتفعيل المقاطعة ورفض كل ممارسات التطبيع مع هذا الكيان المحتل، مؤكدا ان الموقف الشرعي لا يكون إلا بتأييد مواقف الشعب الفلسطيني الذي يحارب المجرمين والصهاينة المحتلين.

واعتبر ان اهتمام الكيان الصهيوني المحتل لدولة فلسطين بالتطبيع مع الدول العربية والخليجية يهدف الى اختراق الصف العربي والتبرير لمواقفه الإجرامية والمخالفة للقرارات الدولية.

وشدد الدلال على ان سياسة الاحتلال تقوم على فرض الأمر الواقع المرفوض من الشعب الفلسطيني من خلال احتلال قطاع غزة وتدنيس المقدسات والمسجد الأقصى ومنع عودة اللاجئين وهدم البيوت والتهجير، مؤكدا ان تلك الأفعال تعد من جرائم الحرب.